



جامعة الأزهر

كلية الشريعة والقانون بأسسيوط

المجلة العلمية

أثر تطبيق الحوكمة الشرعية على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات البنكية بدولة الكويت

إعداد

د/ أحمد مشعان سبيت مشعان الشقمان

عضو هيئة تدريس منتدب بكلية التربية الأساسية

ومعلم فقه وأصوله في الدراسات الإسلامية

(العدد السابع والثلاثون الإصدار الثاني أبريل ٢٠٢٥م الجزء الأول)

أثر تطبيق الحوكمة الشرعية على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية

للمؤسسات البنكية بدولة الكويت

أحمد مشعان سبيت مشعان الشقعان.

تخصص الفقه وأصوله، كلية التربية الأساسية، ومعلم في الدراسات الإسلامية،
دولة الكويت.

البريد الإلكتروني: drahmedmishaan@gmail.com

ملخص البحث:

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر تطبيق الحوكمة الشرعية على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات البنكية بدولة الكويت واستخدام الباحث المنهج الوصفي وتكونت عينه الدراسة من (٢٠٠) موظف بالمؤسسات البنكية بدولة الكويت، وتوصلت نتائج الدراسة الى ان درجة التزام المؤسسات البنكية بدولة الكويت بتعليمات الحوكمة الشرعية فيما يتعلق بالإشراف والمساءلة والمسؤولية جاء بدرجة (عالية جدا)، حيث جاء المتوسط العام (٤.٢٧٩٠)، بانحراف معياري بلغ (٠.٥٦٦٣٦). كما أن درجة التزام المؤسسات البنكية بدولة الكويت بتعليمات الحوكمة الشرعية فيما يتعلق بالكفاءة والملاءمة جاء بدرجة (عالية جدا)، حيث جاء المتوسط العام (٤.٢٢٩٠)، بانحراف معياري بلغ (٠.٦٠٢٩٧). وأن درجة التزام المؤسسات البنكية بدولة الكويت بتعليمات حوكمة الشرعية فيما يتعلق بحقوق المساهمين جاء بدرجة (عالية جدا)، حيث جاء المتوسط العام (٤.٢٧٦٩)، بانحراف معياري بلغ (٠.٥٩٩٤٠). وأن درجة التزام المؤسسات

البنكية بدولة الكويت بتعليمات حوكمة الشرعية فيما يتعلق بالإفصاح والشفافية جاء بدرجة (عالية جدا)، حيث جاء المتوسط العام (٤.٢٧١٤)، بانحراف معياري بلغ (٠.٦٣٣٤٠) ويتبين أن درجة التزام المؤسسات البنكية بدولة الكويت بالإفصاح للمسؤولية الاجتماعية جاء بدرجة (عالية جدا) حيث جاء المتوسط العام (٤.٤٣٥٨)، بانحراف معياري بلغ (٠.٤٤٥٧٤).

الكلمات المفتاحية: الحوكمة - الشرعية - الإفصاح - المسؤولية - الاجتماعية.

The Impact of Implementing Sharia Governance on the Disclosure of Corporate Social Responsibility in Kuwaiti Banking Institutions

Ahmed Mishaan Sbeit Mishaan Al-Shaqaan,
Specialization in Fiqh and Usul (Islamic Jurisprudence and Fundamentals), Basic Education College, and Islamic Studies Teacher, State of Kuwait.

Email: drahmedmishaan@gmail.com

Abstract:

This study aims to explore the impact of implementing Sharia governance on the disclosure of corporate social responsibility in Kuwaiti banking institutions. The researcher employed a descriptive methodology, and the study sample consisted of 200 employees from banking institutions in Kuwait. The findings revealed that the degree of adherence of Kuwaiti banking institutions to Sharia governance regulations concerning supervision, accountability, and responsibility was very high, with a general average of (4.2790) and a standard deviation of (0.56636). Additionally, adherence to Sharia governance regulations regarding efficiency and competence was also very high, with a general

average of (4.2290) and a standard deviation of (0.60297). Similarly, compliance with Sharia governance in terms of shareholders' rights was very high, with a general average of (4.2769) and a standard deviation of (0.59940). Furthermore, adherence to Sharia governance regarding disclosure and transparency was very high, with a general average of (4.2714) and a standard deviation of (0.63340). The results also indicate that the commitment of Kuwaiti banking institutions to social responsibility disclosure was very high, with a general average of (4.4358) and a standard deviation of (0.44574).

Key words: Governance - Sharia - Disclosure - Social - Responsibility.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.
أما بعد:

فلقد أصبحت مسؤولية المؤسسات لا تقتصر فقط على تحقيق الأرباح، وتعظيم ثروة المساهمين بل أصبح عليها أن تعتمد على خط الأساس الثلاثي المتعلق : مسؤولية الشركة، والذي يتضمن الجوانب المالية والاجتماعية والبيئية، فالجانب المالي للبنوك وحده لا يضمن النمو المستمر في قيمتها حيث إن استدامتها تتطلب أخذ الجوانب الاجتماعية والبيئية بعين الاعتبار الأمر الذي دفع المؤسسات إلى الذهاب باتجاه تحمل مسؤولية أكبر من خلال التقيد بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، وبالتالي أصبحت الجوانب الاجتماعية والبيئية جزءاً أساسياً ضمن الاستراتيجيات السوقية وغير السوقية لها، كذلك أصبحت المسؤولية الاجتماعية من بين أهم المتغيرات التي يتم وفقها تقييم أداء المؤسسات، فبالإضافة للأداء المالي، أصبح من المهم الإفصاح عن الأداء الاجتماعي والبيئي، فقد انتقل دور المؤسسات من تعظيم الأرباح إلى المسؤولية الاجتماعية، وأصبحت المؤسسات بالإضافة إلى مسؤوليتها تجاه أسهمها، كذلك أيضاً أصبح لديها مسؤولية تجاه المجتمع.

والحوكمة الشرعية هي امتداداً للحوكمة التقليدية، ولكنها تتمتع بالمزيد من الخصوصية في التقيد بأحكام الشريعة الإسلامية والعمل الحلال والابتعاد عن التعامل الربوي. إن وجود هيئة الرقابة الشرعية التي تعمل على التأكد من مطابقة

عمليات البنك الإسلامي مع مبادئ الشريعة الإسلامية تأتي للحفاظ على الأموال ومصالح جميع الأطراف كأحد الضرورات الشرعية ؛ لتحقيق أفضل النتائج المرجوة تجاه المتعاملين مع البنوك وللحفاظ - أيضاً - على مصالح وحقوق المستثمرين والمساهمين (الرشيدي، ٢٠٢٠).

ولكي تعزز المنظمات منظومة حوكمة المعلومات وتعمل بشكل متوازي على تفعيل مسؤوليتها الاجتماعية لابد من الاعتماد بدرجة عالية على الثقة والأمان الشامل للمنظمة، بحيث تعزز مكانتها مادياً ومعنوياً، وهنا لابد من الفحص الشامل للمخاطر الكامنة التي تحيط بها، والعمل على تتبعها بشكل اداري إدارة المخاطر بحيث تعمل كمنظومة شاملة متحسسة لمخاطر البيئة الداخلية والخارجية استناداً إلى معايير ضبط محددة ضمن سياسات مرسومة يحفها ويوجه مسيرتها هامش مخاطرة مقبول، مع أهمية أن يتمتع الأشخاص الذين يقومون بوظيفة مراجعة المخاطر بالاستقلالية عن متخذي القرارات ورفع تقاريرهم لمجلس الإدارة بشكل مباشر، بالإضافة إلى مراجعة مستمرة لإدارة المخاطر وسياستها بشكل دائم بحيث تتناسب مع كافة التغيرات الداخلية والخارجية للمنظمة (عجوة ٢٠٢٠).

وعليه تسعى هذه الدراسة إلى بيان تأثير تطبيق الحوكمة الشرعية على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات البنكية بدولة الكويت

مشكلة البحث

تعد الحوكمة من الأدوات الرئيسية في حماية المستثمرين وتعزيز كفاءة سوق الأوراق المالية باعتباره آلية رقابة ضد السلوك الانتهازي للإدارة ومن ثم التأكد بأن المديرين يعملون لصالح الأطراف المختلفة (Chakroun; ٢٠١٣).

فتناولت العديد من الدراسات توضيح العلاقة التي تربط بين الحوكمة والإفصاح، ومنها دراسة (Cheng & Caurtenay, 2006) كما اتجه عدد من

الدراسات إلى دراسة العلاقة بين آليات الحوكمة والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، واختلفت في بيان مدى العلاقة بين آليات الحوكمة والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية ومنها (Hussainy et al., 2011; Khan, et al., (٢٠١٣).

وفي ظل المناداة بأهمية الحوكمة الشرعية وأثر تطبيقها على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، تأتي هذا الدراسة للإجابة عن السؤال الرئيسي وهو ما أثر تطبيق الحوكمة الشرعية على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات البنكية بدولة الكويت؟.

تساؤلات البحث

١. ما هية الحوكمة الشرعية ؟
٢. ما هية المسؤولية الاجتماعية ؟
٣. ما مدى التزام المؤسسات البنكية بدولة الكويت بتعليمات الحوكمة الشرعية فيما يتعلق بالإشراف والمساءلة والمسؤولية والكفاءة والملاءمة ؟
٤. ما مدى التزام المؤسسات البنكية بدولة الكويت بتعليمات الحوكمة الشرعية فيما يتعلق بحقوق المساهمين ؟
٥. ما مدى التزام المؤسسات البنكية بدولة الكويت بتعليمات الحوكمة الشرعية فيما يتعلق بالإفصاح والشفافية؟
٦. ما مدى التزام المؤسسات البنكية بدولة الكويت بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية ؟

أهداف البحث

١. التعرف على الحوكمة الشرعية.
٢. التعرف على المسؤولية الاجتماعية.

٣. التعرف على مدى التزام المؤسسات البنكية بدولة الكويت بتعليمات الحوكمة الشرعية فيما يتعلق بالإشراف والمساءلة والمسؤولية والكفاءة والملاءمة.
٤. التعرف على مدى التزام المؤسسات البنكية بدولة الكويت بتعليمات الحوكمة الشرعية فيما يتعلق بحقوق المساهمين.
٥. التعرف على مدى التزام المؤسسات البنكية بدولة الكويت بتعليمات الحوكمة الشرعية فيما يتعلق بالإفصاح والشفافيه.
٦. التعرف على مدى التزام المؤسسات البنكية بدولة الكويت بالإفصاح عن المسؤولية.

أهمية البحث:

تأتي أهمية هذه الدراسة في بيان مدى أهمية الحوكمة الشرعية والمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات البنكية ، ولقد حظيت الحوكمة الشرعية في السنوات الأخيرة، بالعديد من الدراسات والأبحاث التي تركز على مدى التزام المؤسسات بتطبيق قواعد ومبادئ الحوكمة الشرعيه ومستوى الإفصاح عن هذا الالتزام، كما حظيت المسؤولية الاجتماعية والمؤسسات كذلك بعدد غير قليل من الدراسات التي حاولت الكشف عن مدى وفاء المؤسسات بواجباتها الاجتماعية والبيئية والإفصاح عنها، ولكن الدراسات التي تربط بين الحوكمة الشرعيه للمؤسسات ومسؤولياتها الاجتماعية — على حد علمي — مازالت قليلة في الوطن العربي والشرق الأوسط كاقصديات ناشئة ؛ لذلك فإن هذه الدراسة الحالية تحاول التعرف على ما إذا كان الالتزام باحوكمة الشرعيه ل مؤسسات يؤدي إلى رفع مستوى الوفاء بالمسؤولية الاجتماعية.

حدود البحث:

تمثلت حدود البحث فيما يلي:

— الحدود المكانية: اقتصرَت الدراسة الحالية على المؤسسات البنكية بدولة الكويت.

— الحدود البشرية اقتصرَت هذه الدراسة على آراء المديرين الماليين والمحاسبين العاملين في المؤسسات البنكية بدولة الكويت .

— الحدود الزمانية: تم انجاز هذا البحث في ٢٠٢٤م.

الدراسات السابقة

الدراسة الأولى: الوابل، (٢٠١٥). الحوكمة المؤسسية والشرعية في المصارف الإسلامية. يهدف البحث لمعالجة بعض القضايا المتعلقة بالحوكمة، وذلك من خلال عرض الحوكمة في الصناعة المصرفية، والحوكمة المؤسسية في المصارف الإسلامية، والحوكمة الشرعية في المصارف الإسلامية، ويركز البحث على دور الحوكمة في رفع كفاءة المصارف الإسلامية من غير تطرق للمسائل والأحكام الفقهية المتعلقة بالرقابة أو الحوكمة الشرعية.

الدراسة الثانية: الأسود (٢٠١٦). الحوكمة في المصارف الإسلامية من منظور فقهي. وهو يبحث في الفرق بين حوكمة المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية، ويسلط الضوء على مساهمة الحوكمة في رفع كفاءة المصارف الإسلامية ويظهر الفرق بين البحث والدراسات السابقة من حيث إن الإطار الصادر عن مؤسسة النقد الذي هو محل الدراسة يشكل جانباً نظامياً للموضوع، ومحل البحث فيه هو من ناحية فقهية نظرية تأصيلاً شرعياً يركز على الجوانب المنصوص عليها في هذا الإطار.

الدراسة الثالثة: محتات، محمد هشام (٢٠١٨). تقييم نموذج حوكمة الرقابة

الشرعية الكويتي مقارنة بنموذج مجلس الخدمات الإسلامية. يهدف هذا البحث إلى تقييم نموذج حوكمة الرقابة الشرعية الكويتي الصادر عن بنك الكويت المركزي في عام ٢٠١٦ مقارنة بنموذج مجلس الخدمات المالية الإسلامية والمذكور في معيار رقم (١٠) ، والمعروف بالمبادئ الإرشادية لنظم الضوابط الشرعية للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية والصادر في عام ٢٠٠٦م ويلاحظ بذلك أسبقية إصدار نموذج مجلس الخدمات المالية الإسلامية تاريخيا بعشر سنوات. وتم استخدام المنهج الوصفي المقارن في التعرف على النموذج الكويتي وتقييمه وقد اهتم الباحث كثيراً بعنصر هيئة الرقابة الشرعية، ويلاحظ تفصيل الباحث في المقارنة بشكل جيد، ومع ذلك تضمن البحث خطأ في سرد بعض المعلومات التوثيقية ، كذلك المتعلقة ببنك بيت التمويل الكويتي. وخلص البحث إلى وجود تشابه بين النموذجين، وذلك باستعانة النموذج الكويتي للحوكمة الشرعية والصادر عن بنك الكويت المركزي بنموذج مجلس الخدمات المالية الإسلامية، وتبرز الفجوة البحثية في كون البحث يركز على التوثيق التاريخي للحوكمة الشرعية في دولة الكويت بمختلف قطاعاتها ، وليس قطاع المصارف الإسلامية فقط.

الدراسة الرابعة: الناهض؛ الصوالحي (٢٠١٨). دراسة وتحليل تعليمات

الحوكمة الشرعية الصادرة عن هيئة أسواق المال في دولة الكويت. هدف هذا البحث إلى دراسة نظام الحوكمة الشرعية في دولة الكويت، خصوصا التعليمات المتعلقة بالحوكمة الشرعية الصادرة عن هيئة أسواق المال الكويتية إضافة إلى توثيق تاريخ تطور تلك التعليمات، وركز البحث على تحليل محتوى تعليمات الحوكمة الشرعية الصادرة عن هيئة أسواق المال ومقارنته بالتعليمات السابقة.

وقد تميز هذا البحث بالمستوى العلمي الجيد من التوثيق العلمي وتقسيمه مرتكزات الحوكمة الشرعية إلى ثلاثة أمور، هي: حوكمة الفتوى والتشريع، وحوكمة الرقابة الشرعية وحوكمة الإفصاح الشرعي. وعلى الرغم من الغزارة المعلوماتية التي قدمها هذا البحث والقدر الجيد من الاستعراض للتجربة، إلا أن هذا البحث يركز بصورة أكبر على استعراض التجربة مع التوثيق التاريخي لكافة قطاعاتها وليس محصوراً في قطاع واحد فقط.

الدراسة الخامسة: ابن عيسى، داود (٢٠١٩). الحوكمة وتطبيقاتها على التدقيق والرقابة الشرعية دراسة تأصيلية فقهية الكويت أنموذجاً. وتهدف هذه الأطروحة إلى دراسة الحوكمة وتوضح أهميتها خاصة مع وجود إلزامية لبعض جوانب الحوكمة الشرعية في دولة الكويت، وبيان دور الحوكمة في ضبط منظومة الرقابة الشرعية وبيان علاقة الحوكمة بالأحكام الشرعية وبيان تطبيقات بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال في حوكمة الرقابة والتدقيق الشرعي، وركزت الأطروحة أيضاً على التأصيل الشرعي للحوكمة وحوكمة منظومة الرقابة الشرعية، وقد اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي وتوصل إلى أن للحوكمة آثاراً على أداء المؤسسات التي تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية. ويرى الباحث بأن هذه الدراسة قدمت تأصيلاً جيداً للحوكمة ولكن لم يتم التطرق بشكل واضح أو مفصل حول توثيق الحوكمة الشرعية تاريخياً في دولة الكويت.

ما يميز البحث الحالي عن الدراسات السابقة

يتميز البحث الحالي عن الدراسات السابقة، من حيث إنها تتناول جانباً مهماً من الجوانب المرتبطة ببيان أثر تطبيق الحوكمة الشرعية على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية بالمؤسسات البنكية بدولة الكويت، وذلك من وجهة نظر

المديرين الماليين والمحاسبين العاملين في المؤسسات البنكية بدولة الكويت ،
ولذلك جاء هذا البحث مختلفاً في أهدافه عن أهداف الدراسات السابقة.

هيكل البحث:

يتكون البحث من مقدمة، والمشكلة، والتساؤلات ، والأهداف، والأهمية
والدراسات السابقة، والتعليق عليها ، ومبحثين، وخاتمة، وقائمة المراجع:
المقدمة: وفيها أهمية البحث، ومشكلة البحث، وأهدافه، وحدوده.
المبحث الأول: التعريف بمصطلحات عنوان البحث، وفيه مطلبان.

المطلب الأول: الحوكمة الشرعية.

المطلب الثاني: المسؤولية الاجتماعية.

المبحث الثاني: تحليل النتائج، وفيه مطلبان :

المطلب الأول: التحليل الاجرائي.

المطلب الثاني: تفسير النتائج ومناقشتها.

الخاتمة، وفيها أهم النتائج.

قائمة المراجع

المبحث الأول

التعريف بمصطلحات عنوان البحث

وفيه مطلبان .

المطلب الأول

الحوكمة الشرعية

مفهوم الحوكمة الشرعية :

يعرف (الناهض؛ صوالحي، ٢٠١٨) الحوكمة الشرعية بأنها "النظام الذي يضمن أصحاب المصلحة لمؤسسة ما أنها لم ولن تخالف احكام الشريعة الاسلامية.

كما عرف مجلس الخدمات الإسلامية في معيار رقم ١٠-IFSB الحوكمة الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية بأنها " مجموعة من الترتيبات المؤسسية والتنظيمية التي " تتأكد من خلالها مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن هناك إشرافاً شرعياً فعالاً ومستقلاً ".

كما أن مفهوم الحوكمة الشرعية هو مفهوم مختلف تماماً عن مفهوم حوكمة المؤسسات ؛ لما للمفهوم الأول من أبعاد دينية وأخلاقية تتجاوز بكثير حدود المفهوم الثاني المقتصر على الأبعاد المالية والإدارية؛ لذا فإن الحوكمة الشرعية تتميز باعتمادها على الشريعة الإسلامية كإطار حاكم لها، أما حوكمة المؤسسات فإنها تعتمد على العقول البشرية في صنع إطارها الحاكم؛ وكذلك فإن مقصد الحوكمة الشرعية هو حفظ الدين والمال معاً، أما حوكمة المؤسسات فمقصدها هو حفظ المال فقط؛ والحوكمة الشرعية هي حق الله تعالى في المقام

الأول، أما حوكمة المؤسسات فهي لحفظ حقوق الآدميين (الناهض، وآخرون، ٢٠١٩).

كما تختلف الحوكمة في المصارف الإسلامية عن المصارف التقليدية بسبب ارتفاع عدد الأطراف المشاركة فيها من مستثمرين وأصحاب المصلحة، بالإضافة إلى الضوابط والمنظمات الإسلامية التي تكون لها مصلحة مباشرة في تحقيق استقرار النظام المصرفي الإسلامي Grassa, Rihab; Matoussi, Hamadi (٢٠١٤).

أهمية الحوكمة الشرعية في المصارف.

إن العمل في مجال حوكمة المصرفية الإسلامية وضبطها يستدعي الحديث عن وجود إطار وتشريعات تهدف إلى ضبط حدوده على المستويات النظرية والاعتقادية، والتشريعية تنطلق من المنظور الشرعي الإسلامي.

ويرى الباحثون في مجال المصرفية الإسلامية أن غياب أو عدم وجود معايير للرقابة الشرعية في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية يهدد بمخاطر محتملة، بعد أن اتسع نشاطها وعمَّ جميع بلدان العالم تقريباً، (البديري، ٢٠١٦) ومن تلك المعايير التي ينبغي وجودها:

أولاً: تعديل النظم الأساسية وعقود التأسيس لتتضمن النص صراحة على :

١- استقلال الهيئة الشرعية.

٢- إلزام قراراتها.

٣- تعيين أعضائها ومدة عضويتهم وتحديد مكافآتهم.

ثانياً: وجود تدقيق شرعي داخلي تحت إشراف الهيئة الشرعية ومسؤوليتها، وتنميط عملية التدقيق على وجه مفصل ودقيق.

ثالثاً: ضرورة الاتفاق على وضع معايير محددة وواضحة تحدد:

- مستوى التأهيل المطلوب لأعضاء الهيئة الشرعية.
 - تؤكد على استقلاليتها.
 - تحدد الأعمال المطلوبة منها واختصاصاتها على وجه الدقة والتفصيل وبخاصة حق القيام بعمليات التفتيش والفحص والتدقيق لجميع الأعمال، وإيقاف أي عمليات مخالفة لقرارات الهيئة وأحكام الشريعة الإسلامية؛ وذلك لتلافي رقابة ما يعرض فقط على الهيئة من عقود ومعاملات، وأيضاً لتلافي ألا تفتي إلا فيما تستفتي فيه. وحسب الدراسات، فإن أهمية الحوكمة للعمل المصرفي الإسلامي، تنبع من دورين مهمين تضطلع بهما الحوكمة :-
- الأول:** طمأنة أصحاب المصلحة بأن أنشطة المصرف تتوافق مع الشريعة الإسلامية .
- الثاني:** التأكد من قدرة المصارف الإسلامية على تحسين قيمتها وإدارة مواردها بكفاءة، والمحافظة على استقرار المؤسسة وثقة الناس فيها .
- كما تستمد الحوكمة الإسلامية أهميتها من الطبيعة الخاصة بالمصرف، فهي الإدارة المثالية للأسباب الآتية كما يراها (البديري، ٢٠١٦):
- أ- مراعاة أكبر مصالح أصحاب الحسابات الاستثمارية القائمة على مبدأ المضاربة ذات مخاطر الائتمان العالية، مقارنة بأصحاب الحسابات في المصارف التقليدية والتي تقل مخاطرها الائتمانية لثبات سعر الفائدة و تحديده سلفاً.
 - ب- وجود حوكمة ثنائية ناتجة عن وجود مجلسين مختلفين هما مجلس الإدارة بهدف مراقبة الجانب الإداري للمصرف، وهيئة الرقابة الشرعية بهدف مراقبة مدى توافق العمليات المصرفية مع الشريعة الإسلامية .

ت- وجود هدفين مختلفين في المصرف ذاته يمكن أن يزيد من حدة تعارض المصالح، وبطبيعة الحال قد يولد ذلك بعض الصعوبات في نشاط المصرف الإسلامي.

ث- ضمان الالتزام الصارم بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية من خلال التأكد من الالتزام بالمبادئ الكلية للشريعة الإسلامية، وكذلك الأحكام التفصيلية المتعلقة بمعاملات المؤسسات المالية الإسلامية.

ج- تعزيز الاستقرار المالي، وكسب ثقة أصحاب المصالح، وإعطاء مصداقية للمؤسسات المالية الإسلامية

ح- الالتزام بالأساسيات العامة للحوكمة، وانضباط الواجبات الائتمانية في المعاملات المصرفية الإسلامية، وإعمال القيمة المضافة المتعلقة بالجانب الشرعي للحوكمة.

أهداف الحوكمة من المنظور الشرعي.

يحدد (محمد، ٢٠١٩) أهداف الحوكمة الشرعية في أنها تهدف في تحقيق مقصد حماية أموال المساهمين وغيرهم، مما يتوافق مع مقصد الشريعة في حفظ المال، إذ إن الحوكمة الشرعية هي الوسيلة التي تمكن ذوي العلاقة من معرفة مدى التزام أي مؤسسة مالية بالضوابط الشرعية.

تهدف الحوكمة الشرعية إلى تحقيق مقصد حماية أموال المساهمين وغيرهم، مما يتوافق مع مقصد الشريعة في حفظ المال، إذ أن الحوكمة الشرعية هي الوسيلة التي تمكن ذوي العلاقة من معرفة مدى التزام أي مؤسسة مالية بالضوابط الشرعية، وتندرج الحوكمة الشرعية تحت القاعدة الفقهية ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب»، ذلك أن الحوكمة الشرعية ليست أمراً تكميلياً لعمل المؤسسة المالية الإسلامية، بل إنها وما تحتويه من عناصر وضوابط وأهداف

تمثل ركنا أساسياً في المؤسسة المالية الإسلامية، حيث إنه بغيابها تكون المؤسسة عند أقصى حد من التعرض لمخاطر عدم الالتزام الشرعي ، وبالتالي فإن ذلك قد يؤدي إلى عدم قدرتها على الاستمرارية جنباً إلى جنب مع انعدام ثقة أصحاب المصلحة فيها.

تعليمات الحوكمة الشرعية في الكويت

إن الحوكمة الشرعية هي جوهر لبنية تحتية شاملة للرقابة والإشراف في الأعمال المصرفية والتمويل الإسلامي، وقد تمثلت أول ممارسة للالتزام الشرعي في دولة الكويت على شكل مستشار شرعي في بيت التمويل الكويتي يقوم بوظائف الالتزام الشرعي المختلفة، تلا ذلك ظهور أول هيئة شرعية المؤسسة مالية إسلامية في دولة الكويت لبيت التمويل الكويتي (الشريف، ٢٠٠٣) وقد قامت الهيئة بنشر أول تقرير لهيئة الرقابة الشرعية ضمن التقرير السنوي للبنك عام ١٩٨٦م وهو ما يمثل أول تجربة للإفصاح الشرعي في الكويت، واستمر الحال حتى عام ١٩٩٤م وهو تاريخ ظهور أول توجيه للحوكمة الشرعية من بنك الكويت المركزي، وهو الجهة الإشرافية على البنوك وشركات وصناديق الاستثمار في الكويت، فصدرت عنه عدة تعليمات للحوكمة الشرعية وذلك حتى عام ٢٠١١، وهو العام الذي انتقلت مسؤولية الإشراف على أسواق رأس المال الإسلامية والمتمثلة في شركات وصناديق الاستثمار والصكوك وشركات الوساطة المالية إلى هيئة أسواق المال (١٣) والتي تبنت نموذجاً مختلفاً قليلاً عن نموذج بنك الكويت المركزي (Article 155–Law No. 7 of, 2010).

ويلاحظ تركز التشريعات الصادرة عن بنك الكويت المركزي المتعلقة بالحوكمة الشرعية في الفترة من عام ١٩٩٤ حتى ٢٠٠٣م على شركات الاستثمار دون البنوك الإسلامية على الرغم من وجود بنك إسلامي واحد، ويعود

السبب في ذلك إلى أن بيت التمويل الكويتي أنشئ بموجب مرسوم أميري خاص ينظم عمله في ظل عدم وجود تشريع خاص بالبنوك الإسلامية في حينه، إلى أن قام بيت التمويل الكويتي بتعديل أوضاعه في عام ٢٠٠٣م تماشيًا مع القانون رقم ٣٠ لسنة ٢٠٠٣م، والمتعلق بإضافة قسم خاص بالبنوك الإسلامية إلى الباب الثالث من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٨م في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية»، ويعد هذا التشريع أول تشريع للبنوك الإسلامية في الكويت والذي سمح بإنشاء بنوك إسلامية ودخول لاعبين جدد إلى سوق المصارف الإسلامية في الكويت، ويهدف هذا الإطار التشريعي الجديد إلى التأكد من وجود مجال للمنافسة في القطاع المالي الإسلامي، والسماح للمصارف الأخرى من الحصول على تراخيص لتطبيق العمل المصرفي الإسلامي (محمد، وآخرون، ٢٠١١).

يتضح مما تقدم إن العناصر الرئيسة لإطار الحوكمة الشرعية في دولة الكويت ومكوناته تتضمن الآتي:

١. هيئة الرقابة الشرعية.
٢. التدقيق الشرعي الداخلي.
٣. التدقيق الشرعي الخارجي.
٤. هيئة الرقابة الشرعية العليا.
٥. شركات الاستشارات الشرعية.
٦. هيئة الفتوى في وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.

آليات تفعيل الحوكمة في المصارف الإسلامية

يمكن تلخيص أهم الآليات الضرورية لتفعيل الحوكمة في المصارف الإسلامية من وجه نظر (سكينة، ٢٠١٥) فيما يلي :

- أ- إيجاد هيئة رقابة شرعية مركزية لإجازة توافق صيغ وأدوات التمويل المتعددة التي تستخدمها المصارف الإسلامية مع الشريعة الإسلامية.
- ب- إيجاد مدققين شرعيين مجازين، وتدريب محاسبين مجازين في التدقيق الشرعي.
- ت- توفير آلية قضائية أي محاكم شرعية أو قضاء شرعي، وهذا يساعد المصارف على استرداد أموالها في آجالها من المتعاملين معها الذين يتحايلون من غير سبب حقيقي على سداد ما عليهم.
- ث- إيجاد منظمة تدقيق مشتركة تمتلكها المصارف مشاركة مع بعضها البعض لتقييم حسابات المشاركة في الأرباح والخسائر لربائنها الذين قد تتوجس منهم المخادعة في ترتيبات المشاركة في الأرباح والخسائر.

المطلب الثاني

المسؤولية الاجتماعية

تعريف المسؤولية الاجتماعية في الفقه .:

ذهب البعض إلى تعريف المسؤولية الاجتماعية (أبو النصر، ٢٠١٥). بأنها: "مسؤولية انفراد عن المجتمع الذي يعيش فيه وأيضا تشير إلى مسؤولية المؤسسات تجاه المجتمع الذي تعمل به" وعرفها البكري (٢٠٠١). على أنها نوع من العقد الاجتماعي بين منظمات الأعمال ومجتمع، ينطوي على مسؤوليات تقع على عاتق المنصة تجاه المجتمع".

من جانب آخر، عرفها (فهيم) (٢٠١٥). التعريف بأنها "إحساس الفرد بالانتماء وأهميته كجزء لا يتجزأ من المجتمع، حيث تحول المسؤولية الاجتماعية الفرد إلى عنصر نشط في الجماعة، مدفوعاً بالاهتمام بقضايا الآخرين بشكل يدفعه لمشاركة الفعالة والمخلصة في حل هذه القضايا؛ وعليه تقاس قيمة الفرد في المجتمع بقدر ما يتحمل من مسؤوليات اجتماعية تجاه نفسه والآخرين"

بينما عرفها (عثمان) (١٩٩٠). بأنها "تأكيد على الدور الأخلاقي للأفراد في المجتمع، ممثلاً في المساعدة الذاتية استناداً إلى حقوق الجماعة على الفرد، تجسدت في العناية والاهتمام والمشاركة، كونها تنبع من أسس أخلاقية تظهر في جميع جوانبها من المحفزات والدوافع، والأفعال، والتوجهات، والأهداف ومقاصد، والدلالات، والمعاني".

أهمية الإفصاح الاجتماعي:

يركز الاهتمام المتزايد الذي حظيت به المسؤولية الاجتماعية للشركات والإفصاح لسنوات عديدة على الجوانب البيئية، وقد تبع ذلك تركيز محدود على

تأثير المسؤولية الاجتماعية للشركات فيما يتعلق بالموارد البشرية والجوانب الاجتماعية الأخرى (Branco & Rodrigues, 2020)

ولكن بدأت تتزايد أهمية الإبلاغ عن مسؤولية الشركات كل عام، إذ إن ٩٥% من الشركات الكبرى حول العالم تقدم تقارير عن أنشطتها في مجال مسؤولية الشركات الاجتماعية (Dagiliene, 2013) كما إن للإفصاح الاجتماعي أثر بالغ الأهمية، ومتعدد المنافع، ولعل أبرز هذه الجوانب أهمية مايلي: (خليل وصغير، ٢٠٢٢)

أ. تقويم الأداء الاجتماعي لمنشآت الأعمال على أساس أن المسؤولية الاجتماعية والمالية تمثل الأهداف الكلية للنشاط الاقتصادي والاجتماعي لتلك المنشآت.

ب. تقويم الأداء الاجتماعي للوحدة المحاسبية من خلال تحديد وقياس صافي المساهمة الاجتماعية للوحدة والإفصاح عن ذلك بصورة شاملة ودورية.

ت. ترشيد القرارات الخاصة والعامة المتعلقة بتوجيه الأنشطة الاجتماعية وتحديد النطاق الأمثل لهذه الأنشطة سواء كان ذلك من وجهة نظر المنشأة أو المجتمع ككل.

ث. يوفر الفرص في إدخال البعد والعامل الاجتماعي في أنظمة الحسابات القومية، وهذا يوفر ميزتين مهمتين هما (زونية ٢٠١٧ : ٣٩٧) . توفير معلومات على قدر كبير من الأهمية تستخدمها الجهات المختصة بوضع الخطط التنموية على المستوى القومي وتوفير الفرصة لتحسين الأسس والأساليب المتبعة في قياس الناتج المحلي الإجمالي وكذلك معدلات النمو المحققة فيه.

ج. قيام الشركات بدورها إتجاه المسؤولية الاجتماعية يضمن إلى حد ما دعم جميع أفراد المجتمع لتحقيق أهدافه ورسالته التنموية والإعتراف بوجوده،

علاوة على المساهمة في سد احتياجات المجتمع ومتطلباته الحياتية والمعيشية الضرورية، كذلك خلق فرص عمل جديدة من خلال إقامة مشاريع خيرية واجتماعية ذات طابع تنموي.

ويرى الباحث إن الإفصاح الإجتماعي في المصارف الإسلامية ضروري لمعرفة مدى مساهمة المصرف في دعم المجتمع كأن يكون في التوظيف وتدريب الموظفين، أو وتعزيز المحافظة على الصحة والسلامة المهنية وغيرها من الجوانب الاجتماعية المتعددة.

أبعاد المسؤولية الاجتماعية :

يُعد هرم Archie B Caroll من أهم النماذج المتعلقة بأبعاد المسؤولية الاجتماعية، حيث أشار إلى أربعة أبعاد خاصة بالمسؤولية الاجتماعية للمنظمات تتمثل فيما يلي (بوسلامي ٢٠١٣ : ٨١)

١. المسؤولية الاقتصادية

وتمثل المسؤوليات الأساسية التي يجب على المنظمة أن تلتزم بها منظمات الأعمال، وتلتزم المنظمة بإنتاج السلع والخدمات ذات قيمة لصالح المجتمع بأسعار معقولة ونوعيات جيدة، ومن خلال هذه المسؤوليات فإن المنظمة تحقق العوائد والأرباح الكافية لتعويض المستثمرين والعاملين وغيرهم.

٢. المسؤولية القانونية :

عادة ما تحدد الحكومات هذه المسؤولية من خلال سن القوانين والأنظمة التي يجب على المنظمة أن تحترمها وأن لا تخترقها، وفي حالة ما إذا حدث عكس ذلك، فإنها تقع في مشكلات قانونية، ومن خلال هذه المسؤولية يمكن الإشارة إلى إتاحة فرص العمل بشكل متكافئ للجميع دون تمييز بسبب الجنس أو المعتقدات الدينية أو القومية.

٣. المسؤولية الأخلاقية:

يفترض من إدارة المنظمات أن تهتم بالجوانب الأخلاقية والسلوكية ومعتقدات المجتمع الذي تنشط فيه، وفي الحقيقة فإن هذه الجوانب لم يتم تأطيرها بقوانين ملزمة، ولكن التزام المنظمة بها يجسد أمراً ضرورياً يسمح بتحسين سمعة المنظمة في المجتمع وبالتالي يتوجب على المنظمة التقيد بعمل ما هو صحيح، عادل ونزيه.

٤. المسؤولية الخيرية :

وهي عبارة عن مبادرة طوعية من طرف منظمات الأعمال وتعد غير ملزمة، بل إن المنظمات تبادر فيها بشكل طوعي وإنساني وهي بمثابة مساهمة المنظمة في تعزيز موارد المجتمع والعمل على تحسين نوعية الحياة مثل برامج التدريب التي لا ترتبط بزيادة الأرباح أو زيادة الحصة السوقية للمنظمة.

المبحث الثاني

تحليل النتائج

وفيه مطلبان :

المطلب الأول

التحليل الاجرائي

منهج الدراسة:

انطلاقاً من طبيعة موضوع الدراسة والأهداف التي تسعى لتحقيقها، تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لغرض وصف الظاهرة المدروسة.

مجتمع البحث والعينة:

يتكون مجتمع البحث من المؤسسات البنكية بدولة الكويت أما عينة البحث فتم أخذ عينة عشوائية بسيطة من المديرين الماليين والمحاسبين العاملين في المؤسسات البنكية، وبلغ حجم عينة الدراسة (٢٠٠) موظف.

خصائص عينة الدراسة:

تم حساب التكرارات والنسب المئوية لأفراد عينة البحث وفقاً للمتغيرات: توزيع أفراد عينة الدراسة من الموظفين بالمؤسسات البنكية بدولة الكويت وفقاً للمتغيرات الديموغرافية والوظيفية.

جدول ١ توزيع أفراد عينة الدراسة من الموظفين بالمؤسسات البنكية بدولة الكويت وفقاً للمتغيرات الديموغرافية والوظيفية

الجنس	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	١١٦	٥٨
أنثى	٨٤	٤٢
المجموع	٢٠٠	%١٠٠
العمر	التكرار	النسبة المئوية
أقل من ٣٠ سنة	٦١	٣٠.٥
من ٣١ إلى ٤٠ سنة	٧٥	٣٧.٥
من ٤١ إلى ٥٠ سنة	٣٧	١٨.٥
من ٥١ سنة فأكثر	٢٧	١٣.٥
المجموع	٢٠٠	%١٠٠
المستوى العلمي	التكرار	النسبة المئوية
ثانوية عامة	٢٤	١٢
دبلوم	١٦	٨
بكالوريوس	١٠٩	٥٤.٥
ماجستير	٤٣	١٢.٥
دكتوراه	٨	٤
المجموع	٢٠٠	%١٠٠
سنوات الخبرة	التكرار	النسبة المئوية
أقل من ٥ سنوات	٥٦	٢٨
من ٥ سنوات إلى أقل من ٩ سنوات	٤٧	٢٣.٥
من ١٠ سنوات إلى ١٤ سنة	٤١	٢٠.٥
من ١٥ سنة فأكثر	٥٦	٢٨
المجموع	٢٠٠	%١٠٠

أداة البحث:

بعد أن تم الاطلاع على الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع البحث والاستعانة بالاطار النظري للبحث، قامت الباحثة ببناء وتطوير الاستبانة أداة لجمع بيانات الدراسة؛ لمناسبتها لتحقيق أهداف الدراسة، والإجابة عن تساؤلاتها صدق (الأداة):

بعد الانتهاء من بناء أداة الدراسة، تمَّ عرضها على عدد من أعضاء هيئة التدريس المتخصصين ؛ وذلك للاسترشاد بآرائهم، وقد طُلب من المحكّمين إبداء الرأي حول مدى وضوح العبارات ، ومدى ملائمتها لما وُضعت لأجله، ومدى مناسبة العبارات للمحور الذي تنتمي إليه، مع وضع التعديلات والاقتراحات التي يمكن من خلالها تطوير الاستبانة .

ثبات (الأداة):

تمَّ التأكّد من ثبات أداة الدراسة باستخدام معادلة (ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha) وذلك بعد تطبيقها على عينة الدراسة، والجدول التالي يوضح معاملات الثبات حسب معادلة ألفا كرونباخ لمختلف محاور الاستبيان .

جدول ٢ قيم معاملات الثبات حسب معادلة ألفا كرونباخ لـ مختلف محاور أداة الدراسة

معامل الثبات بطريقة ألفا كرونباخ	عدد الفقرات	المحور
.٧٥٤	٥	مدى التزام المؤسسات البنكية بدولة الكويت بتعليمات الحوكمة الشرعية فيما يتعلق بالإشراف والمساءلة والمسؤولية.
.٨٤١	٥	مدى التزام المؤسسات البنكية بدولة الكويت بتعليمات حوكمة شرعية فيما يتعلق بالكفاءة والملاءمة .
.٩٠٤	٨	مدى التزام المؤسسات البنكية بدولة الكويت بتعليمات حوكمة شرعية فيما يتعلق بحقوق المساهمين.
.٩٠٧	٧	مدى التزام المؤسسات البنكية بدولة الكويت بتعليمات حوكمة شرعية فيما يتعلق بالإفصاح والشفافية.
.٧٥٧	٦	مدى التزام المؤسسات البنكية بدولة الكويت بالإفصاح للمسؤولية الاجتماعية.
.٩٥٦	٤١	الدرجة الكلية للأداة (الثبات العام)

تشير نتائج الجدول السابق إلى أن معاملات الثبات بطريقة ألفا كرونباخ كانت مناسبة لأغراض البحث العلمي.

احتساب الدرجات على أداة الدراسة:

بعد أن تمّ تطبيق أداة الدراسة على عينة الدراسة، قام الباحث برصد الدرجات باستخدام مقياس ليكرت الخماسي، حيث إنه لكل عبارة خمسة مستويات، بحيث تعطى درجة لكل مستوى موافقة، كالتالي: الدرجة (١) للاستجابة (غير موافق بشدة)، والدرجة (٢) للاستجابة (غير موافق)، والدرجة (٣) للاستجابة (محايد)، والدرجة (٤) للاستجابة (موافق)، والدرجة (٥) للاستجابة (موافق بشدة).

المطلب الثاني

تفسير النتائج ومناقشتها

النتائج المتعلقة بالسؤال الأول ومناقشتها وتفسيرها:

نص السؤال الأول على " ما مدى التزام المؤسسات البنكية بدولة الكويت بتعليمات الحوكمة الشرعية فيما يتعلق بالإشراف والمساءلة والمسؤولية؟" وللإجابة عن هذا السؤال، تم حساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة الدراسة .

جدول ٣ المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية التزام المؤسسات البنكية بدولة الكويت بتعليمات الحوكمة الشرعية فيما يتعلق بالإشراف والمساءلة والمسؤولية مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية.

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة	الترتيب
١	هناك إشراف ومتابعة من قبل البنك للأعمال التي يؤديها أعضاء هيئة الرقابة الشرعية	٤.٣٦	٠.٧٢٣	موافق بشدة	١
٢	يتيح البنك لأعضاء هيئة الرقابة الشرعية فرصة النظر إلى عقد التأسيس واللوائح للتأكد من مطابقتها لأحكام الشريعة الإسلامية	٤.٢٤	٠.٧٧٣	موافق بشدة	٤
٣	يتم تحديد أدوار كل من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وهيئة الرقابة الشرعية	٤.٢٥	٠.٨١٩	موافق بشدة	٣
٤	تتوافر قناعة معقولة في البنك بأن العمل المنجز يحقق معايير الجودة المناسبة لهيئة الرقابة الشرعية	٤.٣٤	٠.٧٨٧	موافق بشدة	٢
٥	يتيح البنك لأعضاء هيئة الرقابة الشرعية فرصة التأكد من توزيع المصروفات والأرباح وفق الشريعة الإسلامية	٤.٢٠	٠.٨٧٨	موافق	٥
	الدرجة الكلية	٤.٢٧٩٠	٠.٥٦٦٣٦	موافق بشدة	

يتبين من الجدول السابق أن درجة التزام المؤسسات البنكية بدولة الكويت بتعليمات الحوكمة الشرعية فيما يتعلق بالإشراف والمساءلة والمسؤولية جاء بدرجة (عالية جداً)، حيث جاء المتوسط العام (٤.٢٧٩٠)، بانحراف معياري بلغ (٥٦٦٣٦).

وجاءت في الترتيب الأول الفقرة رقم (١): (هناك إشراف ومتابعة من قبل البنك للأعمال التي يؤديها أعضاء هيئة الرقابة الشرعية)، بمتوسط حسابي بلغ (٤.٣٦)، وانحراف معياري بلغ (٧٢٣٠)، ودرجة موافق (عالية جداً)، بينما جاءت في الترتيب الأخير العبارة رقم (٥): (يُتيح البنك لأعضاء هيئة الرقابة الشرعية فرصة التأكد من توزيع المصروفات والأرباح وفق الشريعة الإسلامية) بمتوسط حسابي بلغ (٤.٢٠)، وانحراف معياري بلغ (٠.٨٧٨)، ودرجة موافق (عالية)، وجاءت باقي فقرات المحور بدرجة (عالية جداً بدرجات متفاوتة).

ويفسر الباحث حول موافقه أفراد الدراسة حول أن هناك إشراف ومتابعة من قبل البنك للأعمال التي يؤديها أعضاء هيئة الرقابة الشرعية ويتيح البنك لأعضاء هيئة الرقابة الشرعية فرصة النظر إلى عقد التأسيس واللوائح للتأكد من مطابقتها لأحكام الشريعة الإسلامية ويتم تحديد أدوار كل من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وهيئة الرقابة الشرعية وتتوافر قناعة معقولة في البنك بأن العمل المنجز يحقق معايير الجودة المناسبة لهيئة الرقابة الشرعية ويتيح البنك لأعضاء هيئة الرقابة الشرعية فرصة التأكد من توزيع المصروفات والأرباح وفق الشريعة الإسلامية.

النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني ومناقشتها وتفسيرها:

نص السؤال الثاني على " ما مدى التزام المؤسسات البنكية بدولة الكويت بتعليمات الحوكمة الشرعية فيما يتعلق بالكفاءة والملاءمة؟" وللإجابة عن هذا السؤال، تم حساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة الدراسة .

جدول ٤ المتوسطات الحسابية والانحرافات المعياري التزام المؤسسات البنكية بدولة الكويت بتعليمات الحوكمة الشرعية فيما يتعلق بالكفاءة والملاءمة مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية.

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة	الترتيب
١	يملك أعضاء هيئة الرقابة الشرعية المؤهلات الأكاديمية في العلوم الشرعية اللازمة لأداء أعمالهم	٤.٢٨	٠.٧٤٣	موافق بشدة	٣
٢	يملك أعضاء هيئة الرقابة الشرعية الخبرات والكفاءة المهنية في مجال الرقابة الشرعية	٤.١٠	٠.٨٦٢	موافق	٥
٣	لدى أعضاء هيئة الرقابة الشرعية الإلمام الكافي بالإطار القانوني والرقابي الموضوع من قبل بنك الكويت المركزي	٤.٢٨	٠.٧١٠	موافق بشدة	١
٤	لدى أعضاء هيئة الرقابة الشرعية لمعرفة التامة بسياسات وإجراءات رقابة الجودة اللازمة لإتجاز مهام أعمالهم بعناية	٤.٢٨	٠.٧١٧	موافق بشدة	٢
٥	لدى أعضاء هيئة الرقابة الشرعية القدرة على استيعاب الجوانب الفنية والاقتصادية للخدمات المالية في إطار مقاصد الشريعة الإسلامية.	٤.٢١	٠.٨١٢	موافق بشدة	٤
	الدرجة الكلية	٤.٢٢٩٠	٠.٦٠٢٩٧	موافق بشدة	

يتبين من الجدول السابق أن درجة التزام المؤسسات البنكية بدولة الكويت بتعليمات الحوكمة الشرعية فيما يتعلق بالكفاءة والملاءمة جاء بدرجة (عالية جداً)، حيث جاء المتوسط العام (٤.٢٢٩٠)، بانحراف معياري بلغ (٠.٦٠٢٩٧). وجاءت في الترتيب الأول الفقرة رقم (٣): (لدى أعضاء هيئة الرقابة الشرعية الإلمام الكافي بالإطار القانوني والرقابي الموضوع من قبل بنك الكويت

المركزي)، بمتوسط حسابي بلغ (٤.٢٨)، وانحراف معياري بلغ (٠.٧١٠)، ودرجة موافق (عالية جدا)،

بينما جاءت في الترتيب الأخير العبارة رقم (٢): (يملك أعضاء هيئة الرقابة الشرعية الخبرات والكفاءة المهنية في مجال الرقابة الشرعية) بمتوسط حسابي بلغ (٤.١٠)، وانحراف معياري بلغ (٠.٨٦٢)، ودرجة موافق (عالية)، وجاءت باقى فقرات المحور بدرجة (عالية جدا بدرجات متفاوتة).

ويفسر الباحث حول موافقه أفراد الدراسة حول يملك أعضاء هيئة الرقابة الشرعية المؤهلات الأكاديمية في العلوم الشرعية اللازمة لأداء أعمالهم ويمتلك أعضاء هيئة الرقابة الشرعية الخبرات والكفاءة المهنية في مجال الرقابة الشرعية ولدى أعضاء هيئة الرقابة الشرعية الإلمام الكافي بالإطار القانوني والرقابي الموضوع من قبل بنك الكويت المركزي ولدى أعضاء هيئة الرقابة الشرعية لمعرفة التامة بسياسات وإجراءات رقابة الجودة اللازمة لإنجاز مهام أعمالهم بعناية ولدى أعضاء هيئة الرقابة الشرعية القدرة على استيعاب الجوانب الفنية والاقتصادية للخدمات المالية في إطار مقاصد الشريعة الإسلامية.

النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث ومناقشتها وتفسيرها:

نص السؤال الثالث على " ما مدى التزام المؤسسات البنكية بدولة الكويت بتعليمات حوكمة الشرعية فيما يتعلق بحقوق المساهمين؟"
وللإجابة عن هذا السؤال، تم حساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة الدراسة .

جدول ٥ المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة التزام المؤسسات البنكية بدولة الكويت بتعليمات حوكمة الشرعية فيما يتعلق بحقوق المساهمين مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة	الترتيب
١	يحق لأي مساهم الاستفسار من لجنة التدقيق عن أداء المصرف خلال الاجتماع السنوي للهيئة العامة مما يحسن عمل المدقق الداخلي.	٤.٢٨	٠.٢٧١	موافق بشدة	٣
٢	يحق للمساهمين تعيين أو فصل أعضاء مجلس الإدارة مما يحسن من عمل المدقق الداخلي.	٤.٣٧	٠.٧٢٦	موافق بشدة	٢
٣	يحرص المصرف على تزويد المساهمين بالمعلومات المالية وغير المالية بشكل دوري مما يحسن من عمل المدقق الداخلي.	٤.٤٣	٠.٦٨٣	موافق بشدة	١
٤	يعمل المصرف على إعطاء الحق للمساهمين في الاطلاع على قرارات مجلس الإدارة مما يحسن من عمل المدقق الداخلي.	٤.٢٢	٠.٨٥٧	موافق بشدة	٧
٥	يقدم المصرف الأولوية للمساهمين في امتلاك نسبة من أسهمه مما يحسن من عمل المدقق الداخلي.	٤.٢٤	٠.٧٢٥	موافق بشدة	٦
٦	يسمح المصرف للمساهمين بالاطلاع على إجراءات الإفصاح المالي مما يحسن من عمل المدقق الداخلي.	٤.٣٥	٠.٧٦٨	موافق بشدة	٥
٧	يقوم المصرف بالتواصل مع المساهمين لتأكيد حضورهم اجتماعات الهيئة العامة مما يحسن من عمل المدقق الداخلي.	٤.٢٧	٠.٨٣٦	موافق بشدة	٤
٨	يحق للمساهمين معرفة أي ممارسة أو سلوك غير أخلاقي في المصرف مما يحسن عمل المدقق الداخلي.	٤.١٦	٠.٨١٧	موافق	٨
	الدرجة الكلية	٤.٢٧٦٩	٠.٥٩٩٤٠	موافق بشدة	

يتبين من الجدول السابق أن درجة التزام المؤسسات البنكية بدولة الكويت بتعليمات حوكمة الشرعية فيما يتعلق بحقوق المساهمين جاء بدرجة (عالية جدا)، حيث جاء المتوسط العام (٤.٢٧٦٩)، وانحراف معياري بلغ (٠.٥٩٩٤٠). وجاءت في الترتيب الأول الفقرة رقم (٣): (يحرص المصرف على تزويد المساهمين بالمعلومات المالية وغير المالية بشكل دوري مما يحسن من عمل المدقق الداخلي)، بمتوسط حسابي بلغ (٤.٤٣)، وانحراف معياري بلغ (٠.٦٨٣)، ودرجة موافق (عالية جدا)،

بينما جاءت في الترتيب الأخير العبارة رقم (٨): (يحق للمساهمين معرفة أي ممارسة أو سلوك غير أخلاقي في المصرف مما يحسن عمل المدقق الداخلي) بمتوسط حسابي بلغ (٤.١٦)، وانحراف معياري بلغ (٠.٨١٧)، ودرجة موافق (عالية)، وجاءت باقي فقرات المحور بدرجة (عالية جدا بدرجات متفاوتة).

ويفسر الباحث حول موافقه أفراد الدراسة حول يحق لأي مساهم الاستفسار من لجنة التدقيق عن أداء المصرف خلال الاجتماع السنوي للهيئة العامة مما يحسن عمل المدقق الداخلي ويحق للمساهمين تعيين أو فصل أعضاء مجلس الإدارة مما يحسن من عمل المدقق الداخلي ويحرص المصرف على تزويد المساهمين بالمعلومات المالية وغير المالية بشكل دوري مما يحسن من عمل المدقق الداخلي ويعمل المصرف على إعطاء الحق للمساهمين في الاطلاع على قرارات مجلس الإدارة مما يحسن من عمل المدقق الداخلي ويقدم المصرف الأولوية للمساهمين في امتلاك نسبة من أسهمه مما يحسن من عمل المدقق الداخلي ويسمح المصرف للمساهمين بالاطلاع على إجراءات الإفصاح المالي مما يحسن من عمل المدقق الداخلي ويقوم المصرف بالتواصل مع المساهمين لتأكيد حضورهم اجتماعات الهيئة العامة مما يحسن من عمل المدقق الداخلي ويحق

للمساهمين معرفة أي ممارسة أو سلوك غير أخلاقي في المصرف مما يحسن عمل المدقق الداخلي.

النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع ومناقشتها وتفسيرها:

نص السؤال الرابع على " ما مدى التزام المؤسسات البنكية بدولة الكويت بتعليمات حوكمة الشرعية فيما يتعلق بالإفصاح والشفافية؟"
وللإجابة عن هذا السؤال، تم حساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة الدراسة .

جدول ٦ المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة التزام المؤسسات البنكية بدولة الكويت بتعليمات حوكمة الشرعية فيما يتعلق بالإفصاح والشفافية مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة	الترتيب
١	تفصح المؤسسات البنكية بدولة الكويت عن أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين مما يحسن من العمل.	٤.٣١	٠.٧٤٦	موافق بشدة	٢
٢	تفصح المؤسسات البنكية بدولة الكويت عن المرتبات والمكافأة والتعويضات الممنوحة مما يحسن من العمل	٤.٢٥	٠.٨١٣	موافق بشدة	٥
٣	يعمل المؤسسات البنكية بدولة الكويت على نشر التقارير المالية السنوية المعدة بدقة وشفافية مما يحسن العمل.	٤.٣٨	٠.٦٩٨	موافق بشدة	١
٤	تفصح المؤسسات البنكية بدولة الكويت عن المعلومات الهامة الكافية في التوقيت المناسب لكافة الأطراف ذات العلاقة مما يحسن من العمل	٤.٢٠	٠.٧٦١	موافق	٧
٥	يلتزم المؤسسات البنكية بدولة الكويت بالإفصاح تبعاً لمعايير المحاسبة الدولية مما يحسن من العمل.	٤.٢٢	٠.٨٦٩	موافق بشدة	٦
٦	تبذل المؤسسات البنكية بدولة الكويت أقصى جهد لتعريف المساهمين بكافة بنود عمله مما يحسن من العمل.	٤.٢٨	٠.٨٤٦	موافق بشدة	٣
٧	تقع مسؤولية الإفصاح على مجلس الإدارة وإدارته التنفيذية مما يحسن من العمل.	٤.٣٨	٠.٧٨٨	موافق بشدة	٤
	الدرجة الكلية	٤.٢٧١٤	٠.٣٦٤٤٠	موافق بشدة	

يتبين من الجدول السابق أن درجة التزام المؤسسات البنكية بدولة الكويت بتعليمات حوكمة الشرعية فيما يتعلق بالإفصاح والشفافية جاء بدرجة (عالية جدا)، حيث جاء المتوسط العام (٤.٢٧١٤)، بانحراف معياري بلغ (٠.٣٦٤٤٠). وجاءت في الترتيب الأول الفقرة رقم (٣): (يعمل المؤسسات البنكية بدولة الكويت على نشر التقارير المالية السنوية المعدة بدقة وشفافية مما يحسن العمل)، بمتوسط حسابي بلغ (٤.٣٨)، وانحراف معياري بلغ (٠.٦٩٨)، ودرجة موافق (عالية جدا)، بينما جاءت في الترتيب الأخير العبارة رقم (٤): (تفصح المؤسسات البنكية بدولة الكويت عن المعلومات الهامة الكافية في التوقيت المناسب لكافة الأطراف ذات العلاقة مما يحسن من العمل) بمتوسط حسابي بلغ (٤.٢٠)، وانحراف معياري بلغ (٠.٧٦١)، ودرجة موافق (عالية)، وجاءت باقي فقرات المحور بدرجة (عالية جدا بدرجات متفاوتة).

ويفسر الباحث حول موافقه أفراد الدراسة حول تفصح المؤسسات البنكية بدولة الكويت عن أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين مما يحسن من العمل وتفصح المؤسسات البنكية بدولة الكويت عن المرتبات والمكافأة والتعويضات الممنوحة مما يحسن من العمل ويعمل المؤسسات البنكية بدولة الكويت على نشر التقارير المالية السنوية المعدة بدقة وشفافية مما يحسن العمل وتفصح المؤسسات البنكية بدولة الكويت عن المعلومات الهامة الكافية في التوقيت المناسب لكافة الأطراف ذات العلاقة مما يحسن من العمل ويلتزم المؤسسات البنكية بدولة الكويت بالإفصاح تبعاً لمعايير المحاسبة الدولية مما يحسن من العمل وتبذل المؤسسات البنكية بدولة الكويت أقصى جهد لتعريف المساهمين بكافة بنود عمله مما يحسن من العمل وتقع مسؤولية الإفصاح على مجلس الإدارة وإدارته التنفيذية مما يحسن من العمل.

النتائج المتعلقة بالسؤال الخامس ومناقشتها وتفسيرها:

نص السؤال الخامس على " ما مدى التزام المؤسسات البنكية بدولة الكويت بالإفصاح للمسؤولية الاجتماعية؟"
وللإجابة عن هذا السؤال، تم حساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة الدراسة .

جدول ٧ المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة التزام المؤسسات البنكية بدولة الكويت بالإفصاح للمسؤولية الاجتماعية مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية.

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة	الترتيب
١	تستخدم المؤسسات البنكية بدولة الكويت وسائل الاعلام والتواصل الاجتماعي لتوجيه الجمهور نحو مبادراتها وجهودها في المسؤولية الاجتماعية	٤.١٩	٠.٨٣٥	موافق	٦
٢	تلتزم المؤسسات البنكية بدولة الكويت بمعياري الشفافية والمساءلة في الإفصاح عن جهودها في مجال المسؤولية الاجتماعية	٤.٣١	٠.٦٧٥	موافق بشدة	٥
٣	تلتزم المؤسسات البنكية بدولة الكويت بالإفصاح عن أثرها الاجتماعي في مجال الموارد البشرية وكذا التنمية المستدامة	٤.٢٦	٠.٥٨١	موافق بشدة	٢
٤	تعتمد المؤسسات البنكية بدولة الكويت على تقارير منفصلة عن التقارير السنوية للإفصاح عن أدائها الاجتماعي	٤.٥٧	٠.٥٨١	موافق بشدة	١
٥	تقوم المؤسسات البنكية بدولة الكويت بدمج الإفصاح الاجتماعي في التقارير السنوية	٤.٥١	٠.٦٢٦	موافق بشدة	٣
٦	تعمل المؤسسات البنكية بدولة الكويت على إعداد تقارير دورية حول جهودها في مجال المسؤولية الاجتماعية	٤.٤٨	٠.٦٤٩	موافق بشدة	٤
	الدرجة الكلية	٤.٤٣٥٨	٠.٤٤٥٧٤	موافق بشدة	

يتبين من الجدول السابق أن درجة التزام المؤسسات البنكية بدولة الكويت بالإفصاح للمسؤولية الاجتماعية جاء بدرجة (عالية جداً)، حيث جاء المتوسط العام (٤.٤٣٥٨)، بانحراف معياري بلغ (٠.٤٤٥٧٤).

وجاءت في الترتيب الأول الفقرة رقم (٤): (تعتمد المؤسسات البنكية بدولة الكويت على تقارير منفصلة عن التقارير السنوية للإفصاح عن أدائها الاجتماعي)، بمتوسط حسابي بلغ (٤.٥٧)، وانحراف معياري بلغ (٠.٥٨١)، ودرجة موافق (عالية جداً)، بينما جاءت في الترتيب الأخير العبارة رقم (١): (تستخدم المؤسسات البنكية بدولة الكويت وسائل الاعلام والتواصل الاجتماعي لتوجيه الجمهور نحو مبادراتها وجهودها في المسؤولية الاجتماعية) بمتوسط حسابي بلغ (٤.١٩)، وانحراف معياري بلغ (٠.٨٣٥)، ودرجة موافق (عالية)، وجاءت باقي فقرات المحور بدرجة (عالية جداً بدرجات متفاوتة).

ويفسر الباحث حول موافقه أفراد الدراسة حول تستخدم المؤسسات البنكية بدولة الكويت وسائل الاعلام والتواصل الاجتماعي لتوجيه الجمهور نحو مبادراتها وجهودها في المسؤولية الاجتماعية وتلتزم المؤسسات البنكية بدولة الكويت بمعياري الشفافية والمساءلة في الإفصاح عن جهودها في مجال المسؤولية الاجتماعية وتلتزم المؤسسات البنكية بدولة الكويت بالإفصاح عن أثرها الاجتماعي في مجال الموارد البشرية وكذا التنمية المستدامة وتعتمد المؤسسات البنكية بدولة الكويت على تقارير منفصلة عن التقارير السنوية للإفصاح عن أدائها الاجتماعي وتقوم المؤسسات البنكية بدولة الكويت بدمج الإفصاح الاجتماعي في التقارير السنوية وتعمل المؤسسات البنكية بدولة الكويت على إعداد تقارير دورية حول جهودها في مجال المسؤولية الاجتماعية.

الخاتمة

وفيها أهم النتائج

من خلال آراء عينة الدراسة توصلت النتائج الى التالي:

- يتيح البنك لأعضاء هيئة الرقابة الشرعية فرصة النظر إلى عقد التأسيس واللوائح للتأكد من مطابقتها لأحكام الشريعة الإسلامية
- يتم تحديد أدوار كل من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وهيئة الرقابة الشرعية
- تتوافر قناعة معقولة في البنك بأن العمل المنجز يحقق معايير الجودة المناسبة لهيئة الرقابة الشرعية
- يتيح البنك لأعضاء هيئة الرقابة الشرعية فرصة التأكد من توزيع المصروفات والأرباح وفق الشريعة الإسلامية
- يمتلك أعضاء هيئة الرقابة الشرعية المؤهلات الأكاديمية في العلوم الشرعية اللازمة لأداء أعمالهم
- لدى أعضاء هيئة الرقابة الشرعية القدرة على استيعاب الجوانب الفنية والاقتصادية للخدمات المالية في إطار مقاصد الشريعة الإسلامية.
- يمتلك أعضاء هيئة الرقابة الشرعية الخبرات والكفاءة المهنية في مجال الرقابة الشرعية
- يعمل المصرف على إعطاء الحق للمساهمين في الاطلاع على قرارات مجلس الإدارة مما يحسن من عمل المدقق الداخلي.
- يقدم المصرف الأولوية للمساهمين في امتلاك نسبة من أسهمه مما يحسن من عمل المدقق الداخلي.

- يسمح المصرف للمساهمين بالاطلاع على إجراءات الإفصاح المالي مما يحسن من عمل المدقق الداخلي.
- تفصح المؤسسات البنكية بدولة الكويت عن أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين مما يحسن من العمل.
- يعمل المؤسسات البنكية بدولة الكويت على نشر التقارير المالية السنوية المعدة بدقة وشفافية مما يحسن العمل.
- تفصح المؤسسات البنكية بدولة الكويت عن المعلومات الهامة الكافية في التوقيت المناسب لكافة الأطراف ذات العلاقة مما يحسن من العمل
- تبذل المؤسسات البنكية بدولة الكويت أقصى جهد لتعريف المساهمين بكافة بنود عمله مما يحسن من العمل.
- تستخدم المؤسسات البنكية بدولة الكويت وسائل الاعلام والتواصل الاجتماعي لتوجيه الجمهور نحو مبادراتها وجهودها في المسؤولية الاجتماعية
- تلتزم المؤسسات البنكية بدولة الكويت بمعياري الشفافية والمساءلة في الإفصاح عن جهودها في مجال المسؤولية الاجتماعية
- تعمل المؤسسات البنكية بدولة الكويت على إعداد تقارير دورية حول جهودها في مجال المسؤولية الاجتماعية

قائمة المراجع

المراجع العربية

- أبو النصر، مدحت محمد (٢٠١٥). ممارسة الخدمة الاجتماعية في مجال المسؤولية الاجتماعية، الإسكندرية، المكتب الجامعي تحديث.
- الأسود، الطاهر خليفة عبد السلام (٢٠١٦). الحوكمة في المصارف الإسلامية من منظور فقهي. المجلة العربية للعلوم الاجتماعية التابعة للمؤسسة العربية للاستشارات العلمية، وتنمية الموارد البشرية. ع(١).
- البديري، علاء عواد كاظم (٢٠١٦). إطار مقترح المبادئ الحوكمة من المنظور الإسلامي في تحسين عمل المراجع الداخلي في البنوك الإسلامية رسالة مقدمة من متطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة كلية التجارة جامعة المنصورة.
- البكري، ثامر (٢٠٠١). التسويق والمسؤولية الاجتماعية، عمان: دار وائل للبشر.
- ابن عيسى، داود (٢٠١٩). الحوكمة وتطبيقاتها على التدقيق والرقابة الشرعية دراسة تأصيلية فقهية الكويت أنموذجا، أطروحة دكتوراه، الجامعة الأردنية، المملكة الأردنية الهاشمية.
- بوسلامي، عمر (٢٠١٣). دور الإبداع التكنولوجي في تحقيق المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية دراسة مجمع صيدال وحدة الدار البيضاء الجزائر العاصمة رسالة ماجستير

تخصص إدارة الأعمال حالة الاستراتيجية للتنمية
الاقتصادية، جامعة فرحات عباس.

حتاحت، محمد هشام (٢٠١٧). تقييم نموذج حوكمة الرقابة الشرعية الكويتي
مقارنة بنموذج مجلس الخدمات الإسلامية، بحث مقدم
للمؤتمر الأول للأكاديمية الأوروبية للتمويل والاقتصاد
الإسلامي، إسطنبول، تركيا.

خليل، عبد الرحمن عادل، وصغير، حسين علي محمد (٢٠٢٢). أثر الإفصاح
عن التنمية المستدامة في ترشيد قرارات الإستثمار: دراسة
ميدانية على عينة من الشركات الصناعية السودانية، مجلة
العلوم الإنسانية والطبيعية، العدد ٨

الرشيدي، ثامر عبدالله ناصر (٢٠٢٠). مدى التزام البنوك الإسلامية الكويتية
بتعليمات حوكمة الرقابة الشرعية عند منح الائتمان
للمشروعات الصغيرة. مجلة القلم، ٢٠٤: ٥٤٥ - ٥

زوينة، بن فرج (٢٠١٧). الإفصاح المحاسبي الاجتماعي ضرورة للحكم على
المسؤولية الأخلاقية والاجتماعية للمقاول، مجلة العلوم
الإقتصادية، والتسيير والعلوم التجارية، العدد ١٨.

سكينة، اغواس (٢٠١٥). الحوكمة في المصارف الإسلامية، مداخل مقدمة
ضمن الملتقى الوطني حول المصارف الإسلامية " واقع
وآفاق"، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة ٢ الجزائر.

الشريف، محمد عبد الغفار (٢٠٠٣). الرقابة الشرعية على المصارف والشركات
المالية الإسلامية، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد

الإسلامي/ جامعة أم القرى مكة المكرمة المملكة العربية
السعودية.

عثمان، سيد أحمد (١٩٩٦). التحميل الأخلاقي للمسؤولية الاجتماعية، القاهرة:
مكتبة الأنجلو المصرية.

عجوة، نرمين علي (٢٠٢٠). استراتيجيات اتصالات المخاطر الصحية عبر
مواقع التواصل الاجتماعي إزاء جائحة كورونا دراسة
تحليلية على الصفحات الرسمية لوزارة الصحة المصرية
مجلة البحوث الإعلامية (٥٤٤) ٢٤٣٣-٢٤٩٤.

فهمي، محمد سيد (٢٠١٥). المسؤولية الاجتماعية، علماء، الإسكندرية المكتب
الجامعي الحديث.

محمد وآخرون (٢٠١١). النظام المالي الإسلامي المبادئ والممارسات،
إصدارات الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية (إسرا)،
كوالالمبور، ماليزيا.

الناهض، عبد العزيز؛ صوالحي، يونس (٢٠١٩). نظرية الحوكمة الشرعية
للمؤسسات المالية، مفهوماها، ومستندها، ومشكلتها،
ومبادئها ومرتكزاتها، من الموقع الإلكتروني:

www.researchgate.net/profile/abdulaziz

alahidh.com

الناهض، عبد العزيز؛ صوالحي، يونس (٢٠١٨). دراسة وتحليل تعليمات
حوكمة الرقابة الشرعية الصادرة عن بنك الكويت المركزي،
مجلة الاسلام في اسياء المجلد ١٥ (١) : ١٠٩ .

الوابل، سعد بن علي (٢٠١٥). الحوكمة المؤسسية والشرعية في المصارف الإسلامية. مجلة الدراسات التجارية المعاصرة. العدد الاول.

المراجع الاجنبية

- Article 155-Law No. 7 of (2010). Regarding the Establishment of the Capital Markets Authority and Regulating Securities Activities and its Amendments (2010) - Kuwait..**
- Branco, Manuel Castelo, and Rodrigues, Lu'cia Lima (2020). Exploring the importance of social responsibility disclosure for human resources", Journal of Human Resource Costing & Accounting.**
- Cerbioni, F., and Parbonetti, A., (2007)," Exploring the Effects of Corporate Governance on Intellectual Capital Disclosure: An Analysis of European Biotechnology Companies" European Accounting Review Vol. 16, No.4,pp.791-826**
- Chakroun, Raïda. (2013), "Family Control, Board of Directors' Independence and Extent of Voluntary Disclosure in the Annual Reports: Case of Tunisian companies", Journal of Business Studies Quarterly, vol. 5.No.(1).pp. 22.**
- Cheng, E. C., & Courtenay, S. M. (2006), "Board Composition, Regulatory Regime and Voluntary Disclosure", The international journal of accounting, vol.41.No.(3), pp. 262-289.**

- Dagilienė, Lina (2013).The influence of corporate social reporting to company's value in a developing economy", Procedia Economics and Finance (5), 2013.**
- Grassa, Rihab; Matoussi, Hamadi (2014). corporate governance of Islamic banks : a comparative study between GCC and Souteheast asia countries, International journal of Islamic and middle Eastern Finance and management 7(3), August 2014, p 347.**
- Hussainy, K. Elsayed, M., and Abdel Razek, M., (2011). Factors Affecting Corporate Social Responsibility in Egypt Corporate Social Responsibility. Corporate Ownership and Control Journal, vol. 8, No.4,pp.432-443.**
- IFSB 10 guiding principles on shariah Governance of systems for institutions offering Islamic Financial services (december 2009), available at: www.ifsb.org/published.php .**
- Khan. A., Muttakin. M., B.,and Siddiqui.J (2013). Corporate Governance and Corporate Social responsibility Disclosures: Evidence from an Emerging Economy. J Bus Ethics" Vol.114 : 207-223.**

فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
٤٦٤	المقدمة: وفيها أهمية البحث، ومشكلة البحث، وأهدافه، وحدوده.
٤٧٢	البحث الأول: التعريف بمصطلحات عنوان البحث، وفيه مطلبان.
٤٧٢	المطلب الأول: الحوكمة الشرعية.
٤٧٩	المطلب الثاني: المسؤولية الاجتماعية.
٤٨٣	البحث الثاني: تحليل النتائج، وفيه مطلبان :
٤٨٣	المطلب الأول: التحليل الاجرائي.
٤٨٨	المطلب الثاني: تفسير النتائج ومناقشتها.
٥٠١	الخاتمة، وفيها أهم النتائج.
٥٠٣	قائمة المراجع
٥٠٨	فهرس الموضوعات